التجربة الإقتصادية فى العراق
١٩٢١ – ١٩٤٥

عماد الجواهري *

عبد الكريم كامل **

ملخص

Iraq's Economic Experience, 1921–1945

In the first part, the authors examine the economic and social structures of Iraq during the Ottoman era (1534–1914). The following period of British occupation brought around deep changes leading to tying Iraq to Britain. Developments in the agricultural sector reflected British priorities, hence care given to cotton, besides oil, with corresponding social changes. In spite of the growth in agricultural production and exports during the 1930s, the surplus was not directed towards expanded reproduction. Oil witnessed attempts by the British, French and Americans to dominate the Iraqi economy, and turning it into a mono-product economy tied up to external needs. Industry suffered from dualism, and the failure of policies adopted to encourage modern industry is investigated. Growth of foreign trade increased the degree of vulnerability, with little impact on activating economic growth. The British control on monetary policy ascertained the dependence of the economy, and subjecting supply of money to foreign exchange conditions. Deficits in public finance were not conducive to borrowing, since they were easily met from cumulated savings. Thus the Iraqi experience up to 1945 illustrates the role of foreign factors in shaping the economy, conceptually as well as practically. The policies adopted helped adapt the economy to external markets needs rather than domestic development requirements. Nevertheless, certain activities were initiated according to free-market play.

*) كلية التربية، جامعة القادسية

**) كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة القادسية

المبحث الأول

الخلفية التاريخية (السياسية والاحتماعية) للتجربة الاقتصادية فى العراق

١ ـ العراق العثمانى : عصر سيادة الاقتصاد التقليدى

خضع العراق للحكم العثماني منذ عام ١٥٣٤. وقد أقام العثمانيون في العراق وفي الوطن العربي بشكل عام، نمطاً للإنتاج مُيِّز تاريخيا بوصفه نمطاً إقطاعياً. وهو باختصار شديد إمتداد لنمط الإقطاع العسكري الذي ساد بلاد المشرق الإسلامي إبان العهود الإسلامية المتأخرة. فقد كانت الأراضي الزراعية المملوكة للدولة قانوناً، تُقطع للفئة العسكرية المتنفذة مقابل خدمات عسكرية أو إدارية أو أمنية، ويتحقق من خلالها إستيفاء ايرادات الدولة من الضرائب (الخراج) أيضاً. ونتيجة للوضع غير المستقر في هذا النمط القائم على ملكية الدولة للأرض، لم تتوفر إمكانات حقيقية لنشوء وتكون طبقة زراعية منفصلة عن الدولة وإعاقة تكوين الملكية الخاصة، طالما كان بإمكان الدولة إسترداد حقوقها في الأراضي المقطّعة، وبخاصة عندما تحصل تبدلات سياسية ذات طبيعة إنقلابية. أما في مجال الإنتاج السلعي والتجارة فإن الدولة العثمانية أقرت نظام الطائفة الحرفية، فكان أن أدى ذلك إلى خضوع أمور إقتصادية مهمة من قبيل تحديد عدد العمال وأسعار السلع وأنواعها إلى مقتضيات مصلحة الطائفة، الأمر الذي أضعف من فرص ظهور طبقة رأسمالية تجارية أو صناعية مستقلة. وفي ظل هذه الظروف تميز الإقتصاد العراقي بالركود Stagnation عند مستوى الكفاف للأغلبية من السكان وبخاصة الفلاحين، وفي فترات التشديد على استحصال الإيرادات (الخراج) كانت التمردات الفلاحية القبلية التي تتّسم بالقوة العسكرية، الظاهرة الأكثر وضوحاً في تاريخ الإدارة العثمانية للولايات العراقية. وقد اقترن ذلك بانتشار المجاعة والأوبئة وارتفاع معدلات الوفيات الأمر الذي أدى إلى تحديد حجم ومسار النطور الإجتماعي والإقتصادي.

وهكذا ظل العراق حتى نهاية الحكم العثماني خلال الحرب العالمية الأولى يراوح عند العتبة الأولى من سلم التحديث، على الرغم من المحاولات المتأخرة التي بذلها بعض الولاة العثمانيين المتأخرين، وفي مقدمتهم مدحت باشا الذي إستهل عهده بفرض نظام الطابو، وإجراءات أخرى من شأنها التعجيل بوضع العراق على طريق التطور الرأسمالي. وقد تحقق فعلاً نشوء طبقة مالكة للأرض، وتوجُّهٌ ملحوظ نحو الإستقرار والزراعة، بينما تطورت تجارة الصادرات من المنتوجات الزراعية والحيوانية، وتنامت المصالح الأجنبية وبخاصة البريطانية، فأسست الوكالات التجارية وتقدمت شركات عديدة لإستثمار أموالها في مشاريع مختلفة من قبيل الملاحة والتلغراف وسكك الحديد.

٢ – التغلغل الإستعماري: عصر سيادة النظام الرأسمالي

ان التطورات الإقتصادية الأخيرة التي تؤشر تحول الإقتصاد العراقي من الإكتفاء إلى الإنتاج بقصد الربح، ونمو تجارة الصادرات، وتقدم المشاريع الإستثمارية الأجنبية، تقوّم عادة في ضوء تجربة التحديث في مصر وتركيا، بوصفهما الإطار العام الذي إحتوى منهاج التحديث في المشرق العربي. وعملياً، فقد كانت الإستعانة بالقروض والإستثمارات الأجنبية من المظاهر المهمة لخطط التحديث التي سارت عليها كل من مصر والدولة العثمانية؛ غير أنها أدت في الوقت نفسه إلى إختراق الرأسمالية العالمية لبلدان المشرق العربي ومنها العراق. وتم فرض قواعد التجارة الحرة وتحويل البلدان العربية(١) إلى مصدّر للمواد الزراعية الأولية ومستورد للمواد المصنعة، واضعة بذلك حجر الأساس في الهيمنة الإستعمارية على البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى. ومن نافلة القول أن نشير إلى التكوينات الاجتماعية – الإقتصادية التي رافقت هذه المتغيرات.

٣ – البنية الاجتماعية

وقع العراق تحت السيطرة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى. وفي وقت لاحق لتأسيس الحكم الوطني وإستقرار النفوذ البريطاني في ظل الإنتداب، شرعت السلطات البريطانية بتوسيع القاعدة الإقتصادية للشركات الإحتكارية التجارية بقصد دمج الاقتصاد العراقي بالإقتصاد الرأسمالي العالمي والبريطاني على وجه خاص، فكانت قطاعات المواصلات والنفط الخام في مقدمة قواعد الإستثمار الرأسمالي في العراق. ولإنجاز مهمة كهذه كان لا بد للسياسة الإقتصادية والإجتماعية لسلطات الإحتلال من وضع معايير للتعامل مع الطبقات الاجتماعية من خلال التركيز على الفئات والطبقات المساندة للنشاط الأجنبي على قاعدة المصالح المشتركة، وعلى النحو الآتي:

أ) الواجهة الاجتماعية في المدن

ضمت هذه الواجهة فئات عديدة في مقدمتها طبقة التجار المحليين العاملين في التجارتين الداخلية والخارجية. لقد تنامت القدرات المالية لفئة التجار العاملين في التجارة الخارجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، في حين أظهرت مصالحهم الإقتصادية تشابكاً واضحاً بالمصالح الأجنبية. أما رؤساء الأصناف الذين كانوا يؤدون مهام مهنية نقابية ومهنية إقتصادية في آن واحد، فإن واقعهم ومكانتهم أخذا بالتراجع لصالح العناصر التجارية العاملة في مجال تصريف السلع الأجنبية، نظراً لمنافسة هذه السلع للصناعات الحرفية التقليدية. لقد إضطر الكثير من هؤلاء إلى تحويل نشاطهم الإقتصادي نحو التجارة الخارجية، بينما تداعت أحوال الآخرين ليصبحوا جزءاً من الطبقة العاملة بعد أن فقدوا ورشهم. وتعد فئة الموظفين المحليين في الإدارة والخدمات العامة (كان أغلبهم ينتمون لأسر وعائلات غنية ومتنفذة، وينحدر البعض منهم من أصول

برجوازية تجارية) جزءاً مهماً من الواجهة الإجتماعية في المدن. وقد وجدت السلطات البريطانية نفسها مضطرة للإستعانة بهم فصاروا يحتلون مراكز مؤثرة في الجهاز الإداري ومؤسسات الخدمات العامة. وشكلت هذه الفئات مقدمات تكوينية للطبقة الوسطى، أو للطبقة البرجوازية المدينية التي كان لها أبرز الأثر في التطورات السياسية والإجتماعية والإقتصادية في البلاد.

ب) الواجهة الاجتماعية في الريف

بدأ تكون طبقة الإقطاع في العراق في العهد العثماني. غير أنها تكتوين إجتماعي متكامل لم تأخذ صيغتها القانونية إلا في ظل السيطرة والتوجه البريطانيين. فمنذ عهد الإحتلال دأبت السلطات البريطانية على التوسع في تركيز Concentration الملكيات الزراعية من خلال نزع التصرف بالأرض من أفراد العشائر، وحصره بالشيوخ والرؤساء بوثائق تؤكد إمتلاكهم للأرض الزراعية، وإستناداً إلى حق التصرف القديم. واشتدت عملية نزع الملكية خلال عقدي الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن نتيجة صدور قانون التسوية رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وقانون اللزمة رقم ٥١ لنفس السنة. إن هذين القانونين وتعديلاتهما أصبحا الإطار القانوني الجديد للعلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية[٢] Semi-Feudalist العتيقة. فتحقق بذلك إنجاز الواجهة الثانية المساندة للوجود الأجنبي والحاضرة على الدوام لمقاومة التجديد. ولنا بصدد ما عرضناه عن التركيبة الاجتماعية المساندة للإحتلال وقفة وتفسير.

إن التحالف مع البرجوازية والإقطاع يبدو موافقاً لطبيعة التقسيم الدولي للعمل ومصالح الدولة المركزية (بريطانيا). فالواقع التاريخي يؤكد ميول الدول المهيمنة للتوغل في البلدان "التابعة" من خلال قناة التجارة الخارجية، بإعتبارها مجال التداول السلعي الأكثر أهمية الذي يؤمن الحصول على الفوائد والأرباح بمستوى أسهل بكثير من أي مجال آخر، وبخاصة أن التقسيم الدولي للعمل في طوره التاريخي الأول قد كرّس ظاهرة تقسيم العالم إلى بلدان زراعية متأخرة، وأخرى صناعية متقدمة. لهذا كان توسيع التحالفات بين الدول المسيطرة وشركاتها من جهة، وبين الطبقتين البرجوازية التجارية والإقطاعية في العراق شرطاً يستجيب لوظيفة العراق في نظام التقسيم الدولي للعمل.

المبحث الثاني
الأرض وتطور الإقتصاد الزراعي

كانت سلطات الإحتلال قد ورثت عن العثمانيين حالة الفوضي في الريف، الناجمة عن نظام ملكية الأراضي وآثاره في العلاقات الزراعية [٣]، وهي من المشكلات المعقدة التي واجهت واضعي السياسة الإقتصادية. ونظراً لأهمية الزراعة وما يتحقق فيها من

فائض للمنتوج، فقد توجهت أنظار المسئولين الإداريين البريطانيين في زمن الحرب نحو تأمين إنتاج الحبوب الضرورية للمجهود الحربي وحاجات السكان. وفي وقت لاحق لزمن الإنتداب إتجهت السياسة الإقتصادية نحو التوسع في إنتاج المواد الأولية لضرورية للصناعة البريطانية. ومن هذا المنطلق بُذلت الجهود من أجل جعل القطن المورد الإقتصادي الثاني بعد النفط. وقد أُسّست شركة إنماء القطن البريطانية عام ١٩٢٠، وعمدت هذه الشركة إلى إجراء تجارب وإختبارات عديدة طوال العشرينات والثلاثينات. وفي الوقت الذي توجهت فيه العناية نحو محاصيل إقتصادية أخرى، إتخذت الاجراءات الكفيلة بتطوير الزراعة الرأسمالية على المستويين القانوني والإقتصادي. فقد تم تشريع قانون حقوق وواجبات الزراع، وقانون تعديل قانون التسوية رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨. وكان الهدف من إصدار هذين القانونيين ضمان ربط الفلاح بالأرض في إطار علاقات الانتاج المعترف بها قانوناً أو عرفاً واستكمال عملية تركيز الملكية على نحو يؤدي إلى توسيع القاعدة الرأسمالية الزراعية بضم شيوخ العشائر وكبار الموظفين فضلاً عن الملاك، وقد كان من أهم التطورات التي رافقت التوجهات الإقتصادية الجديدة ما يأتي:

١- إستكمال تكوين الطبقة الإقطاعية التي هيمنت على الأراضي الزراعية بمختلف أشكال الحيازة: التملك - اللازمة - التفويض بالطابو. وقد إشتملت هذه الطبقة على وجهاء البلاد من رؤساء وشيوخ عشائر ووجهاء المدن ورجال دولة متنفذين وقدّرت نسبتها إلى عموم السكان بـ ٢ ٪(٤).

٢- تحقق إنتشار تدريجي في إستخدام المضخات المائية والآلات والمكائن الزراعية حيث قام الكثير من الملاكين بشرائها نظير قيامهم بالتعاقد على أنواع من المنتوجات الزراعية للشركات الأجنبية، وقد أسهمت البرجوازية التجارية المدينية في توريد وبيع المضخات لكبار الملاك فتسارعت عملية إستلاب الأرض وإنتقالها من صغار المزارعين إلى كبار الملاك وأغنياء الريف(٥). فبلغت مساحات الأرض التي تزرع بالمضخات عام ١٩٢٢، ١٠٠،٠٠٠ مشارة. وإرتفعت عام ١٩٢٦ إلى ٦٧٣،٠٠٠ مشارة، فيما بلغ عدد المضخات المستوردة عام ١٩٢٩ ما مجموعه ٥٧٠ مضخة(٦).

٣- تحقق قانونياً وواقعياً ربط الفلاح بالأرض الزراعية، وبمعرفة طبقة الملاك، وبإجراءات تضمنت ما يأتي(٧):

أ) إعتبار الديون التي بذمة الفلاحين من الديون الممتازة واجبة الدفع عند رغبتهم في مغادرة الأرض لأي سبب كان.

ب) منع صاحب المزرعة من إستخدام فلاح مدين. ويسري المنع أيضاً على دوائر الدولة والبلديات والشركات المسجلة.

جـ) إجبار الفلاح على عدم ترك أرض المالك إلا بعد دفع الدين المستحق عليه.

لقد عبرت هذه الإجراءات في إطار نظام العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية عن مظاهر الإستغلال والتصرف التعسفي للإنسان، وهي مظاهر عدّت أساساً قابلاً للمقارنة ببعض خصائص العلاقات الإنتاجية في ظل النظام العبودي الإفتراضي. وهكذا نجد الفلاح العراقي، في ظل نظام القنانة الإقطاعية، وحسبما تؤكد معظم الأدبيات الإقتصادية والسياسية الحديثة والمعاصرة، نجده فلاحاً غير متحرر واقعياً وقانونياً؛ بل كان وبوسائل الإخضاع الإقتصادي مقيداً للأرض الزراعية، مما سهل إنسياب الفائض الاقتصادي والربح المتحقق إلى الملاك والإقطاعيين، ليصبح المصدر الرئيسي للتراكم المالي والاقتصادي المتحقق على الأرض، في حين لم يتمكن الفلاحون مقابل الجهد المبذول من قبلهم من الحصول إلا على ما يسمح لهم بالعيش عند مستوى تغطية الإحتياجات الإستهلاكية اليومية، ودون أي فرصة حقيقية لإنجاز عملية إعادة الإنتاج الموسع Expanded Reproduction Process على الأرض الزراعية، وحيث يتصف توزيع الدخل باللامساواة المطلقة. فكان من نتائج ذلك أن يتصف الإقتصاد الزراعي في العراق بالشكل الطبيعي والعائلي. فالإنتاج هو إنتاج طبيعي لا يخضع للمبادلة، ويتحقق خارج سوق التبادل النقدي، عدا جزء منه إرتبط بالسوق الداخلية والأجنبية، إما لتلبية حاجة المدن من المقتضيات الزراعية أو للتصدير للأسواق الأجنبية. ويقدم لنا الجدول رقم (١) تصوراً عن طبيعة وإتجاه الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الزراعية الرئيسية.

جدول رقم (١)

إتجاه الإنتاج والإنتاجية الزراعية للمحاصيل الحقلية الرئيسية
(١٩١٩-١٩٢٣ ، ١٩٣٤-١٩٣٨)

المحاصيل	الفترة	الإنتاج (طن)	المساحة (دونم)	الإنتاجية (كيلو/دونم)
الحنطة	١٩٢٣-١٩	٤٧٨	٢٦٤٤	١٨٠
	١٩٣٨-٣٤			٢٠٠
الشعير	١٩٢٣-١٩	٥٧٥	٢٩٩٢	١٩٢
	١٩٣٨-٣٤			٢٥٠
جملة الحبوب	١٩٢٣-١٩	١٠٥٣	٥٦٣٦	١٨٧
	١٩٣٨-٣٤			٣٣٥
الأرز	١٩٢٣-١٩	٢٠٥	٦٠٨	٣٣٧
	١٩٣٨-٣٤			٣٤٨

المصدر: د. محمد سلمان حسن: التطور الإقتصادي، مصدر سابق، ص ١٨١

فحتى مطلع العشرينات من هذا القرن لم يطرأ تحسن ملحوظ على الإنتاج الزراعي وبخاصة إنتاج الحبوب بعد أن كان وضعه أفضل خلال العقدين السابقين للحرب العالمية

الأولى. كما أن البيانات المتوفرة عن عام ١٩١٩ تشير إلى أن إنتاج الحنطة بلغ ١٤٠٠٠ طن والشعير ٣٧٠٠ طن. غير أن الوضع في الثلاثينات إختلف عما كان عليه، إذ بلغ انتاج الحنطة ٤٧٨ ألف طن والشعير ٥٧٥ الف طن والأرز ١٨٧ الف طن والحبوب ١٠٥٣ الف طن، إلا أن الكميات المنتجة من الحنطة والشعير والأرز تعرضت لهبوط ملحوظ بسبب ما تركته الحرب العالمية الثانية من آثار على الإنتاج الزراعي من الحبوب. فبعد أن بلغ إنتاج الحبوب في الفترة ١٩٣٦-١٩٣٩ ما يساوي ١،٣٧٣،٠٠٠ طن فإنه هبط إلى ١،٢٧١،٠٠٠ طن خلال عامي ١٩٣٨ و ١٩٤٣(٨). أما بالنسبة لمؤشر الانتاجية productivity فيلاحظ هبوط واسع في إنتاجية الحنطة والشعير. في حين كان الهبوط في إنتاجية الأرز نسبياً، وهو أمر يُفسَّر بصعوبة التوسع في إنتاجه باستغلال أراضي أقل خصوبة، نظراً لعدم توفر المياه الكافية للإرواء في فصل الصيف(٩). وفي صدد التدهور في إنتاجية الحبوب يمكن الإشارة إلى أسباب عدة تتصل بنظام الإرواء وتدهور خواص التربة لتدني مستوى خدمة الأرض وإنتشار الملوحة بسبب ترك الأرض دون زراعة، حيث قدرت الأراضي التي تركت زراعتها بسبب ملوحتها بـ ٦٠ ٪ من الأراضي المروية(١٠). وإن من نافلة القول أن نشير أيضاً إلى أن قطاع الزراعة والنشاط الرعوي لم ينل غير ٢٢ ٪ من الإيرادات المتحققة منه في عامي ١٩١٩-١٩٢٠، ولم يحصل إلا على ٩ ٪ من مجموع المصروفات العامة(١١). ويكشف هذا الواقع عن طريقة التصرف بفائض المنتوج الزراعي والريع المستحصل من الأرض الزراعية. ولأجل إستكمال الصورة عن إنتاج المحاصيل الحبوبية لا بد من التوقف عند إتجاهات الإستهلاك منها باعتبارها من المحاصيل الإستراتيجية. فبعد التحسن الذي طرأ على الكميات المنتجة منها خلال الثلاثينات، طرأ بالمقابل تحسن في صادراتها. فوصلت إلى ٤٠٠٠٠ طن (٨ ٪) للحنطة، وإلى ٨٧٠٠٠ (١٥ ٪) للشعير، وإلى ١١٤٥ (٠,٥ ٪) للأرز، في حين تعرض إجمالي صادرات الحبوب إلى الهبوط من (٢٠ ٪) في ١٩٣٨-١٩٣٩، وإلى (١٤ ٪) عام ١٩٤٣(١٢). وعليه يفترض أن الكمية المتبقية من الحبوب المنتجة قد إتجهت لإشباع إحتياجات السوق الداخلية وزيادة حجم الخاضع للمبادلة النقدية منها. وبشكل عام نرى أن إرتفاع صادرات الحبوب إلى مستوى ما يقارب كميات المنتج منها ينبغي أن يؤدي إلى تفكيك disunification الإقتصاد الطبيعي، وتحول الإقتصاد الزراعي إلى إقتصاد تجاري تزداد فيه درجة التنقيد Degree of Monetization، ومن ثم توجيه الجزء المتراكم من الفائض الزراعي المتحقق لإعادة الإنتاج الموسع. غير أن شيئا من هذا لم يحدث خلال فترة الدراسة الأمر الذي يؤشر خللاً واضحاً في إتجاهات إستخدام وتوزيع الدخل الزراعي.

أما التمور التي تعد من المحاصيل التجارية المهمة. فإن تجارتها تمويلاً وإدارةً خضعت منذ عام ١٩٢٠ لبضع شركات أوروبية رئيسية(١٣) فضلاً عن الشركات المحلية. وقد بلغ مجموع مصدّري التمور حوالي ١٠٢ مصدّر عام ١٩٣٦، وكانت حوالي ٩١ شركة خاصة أو مشاركة وطنية تشتغل في تصدير التمور. غير أن الجزء الأعظم

من تجارة تصدير التمور قامت به خمس شركات أوروبية كبيرة وثلاث شركات عراقية، ويعبر التركيز هذا عن الموقع الإحتكاري لمصدّري التمور الأجانب والوطنيين. وتقدم لنا معطيات الجدول (٢) بياناً عن الأهمية النسبية التي تحتلها صادرات التمور كميةً وأسعاراً في إطار إجمالي الصادرات الزراعية.

جدول رقم (٢)

كميات وأسعار صادرات التمور

السنوات	الكمية		سعر الطن	
	١٠٠٠ طن	٪	بالدينار	٪
١٩١٩-١٩٢٥	١,٥١٨	٢٢١	٩,٦	١٢٤,٥
١٩٢٦-١٩٣٢	١,٤٠٨	٢٠٥,٤	٨,٣	١٠٦,٥
١٩٣٣-١٩٣٩	١,٦٤٠	٢٣٩,٥	٥,٧	٧٤
١٩٤٠-١٩٤٥	١,٣٣٧	١٦٥,٩	١٥,١	١٩٦,١

المصدر: د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، الملحقين الإحصائيين أ، ب

ومنه يتضح أن تجارة التمور عانت من تدهور في كمياتها المصدرة على الرغم من الإرتفاع النسبي الذي حصل في أسعار الطن الواحد. إلا أن مركزاً جيداً أخذت تجارة التمور تحتله خلال الفترة ما بين الحربين وبخاصة عند مقارنتها بالكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية الأخرى، حيث شكلت قيمة صادراتها ٥١ ٪ من مجموع أقيام عموم المحاصيل المصدرة في ١٩١٩-١٩٢٥ و ٣٣ ٪ خلال ١٩٢٦-١٩٣٢ و ٢٣ ٪ في ١٩٣٣-١٩٣٩(١٤). وبشكل عام يلاحظ عدم إستقرار الكميات المصدرة والتقلبات الواضحة في أسعار الطن الواحد من جراء التغيرات التي تطرأ على بنية الطلب في السوق العالمية بكل ما تتركه من آثار سلبية على مجمل تجارة التمور العراقية التي غطت ٨٥ ٪ من الحاجة العالمية للتمور. وقد حاولت الحكومة عبر تأسيسها "جمعية التمور" عام ١٩٣٩ التخفيف من حدة التقلبات التي تتعرض لها أسعار التمور، فأوكلت لها مهمة رئيسية تتمثل في تثبيت الأسعار للمنتجين والسيطرة على خزين التمور وكبسها.

وتندرج بقائمة السلع التجارية المنتجات الحيوانية التي إرتبط واقعها وتجارتها بالإتجاه العام لحركة المبادلات الداخلية والخارجية من ناحية، وبالإستقرار النسبي للواقع الاجتماعي.والسكاني من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن زيادة الإنتاج الزراعي الحيواني يعكس مستوىً محدوداً من التغير في النمط السكاني والمعيشي، وبخاصة نمط الحياة البدوية والرعوية والتوطن الفلاحي، إلا أن مركز الصادرات الحيوانية يعبر عن

الأهمية النسبية لها في ظل الواقع الإجتماعي والإقتصادي على أية حـال. والجدول (٣) يوضح ذلك في ضوء أرقام مقارنة بالصادرات الزراعية.

جدول رقم (٣)

التغيرات في الأهمية النسبية للصادرات الزراعية والحيوانية ١٩١٩ – ١٩٤٥

(مقربة إلى آلاف الدنانير)

السنوات	الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانية		مجموع قيمة الصادرات
	القيمة	٪	القيمة	٪	
١٩١٩–١٩٢٥	٢،٥٠٦	٨٦	٣٩٢	١٤	٢،٨١٨
١٩٢٦–١٩٣٢	٢،٥٣٨	٧٦	٧٧٦	٢٤	٣،٣١٤
١٩٣٣–١٩٣٩	٢،٨٤٧	٧٥	٩٢٤	٢٥	٣،٧٧١
١٩٤٠–١٩٤٥	٤،٠٨٢	٦١,١	١،٤٣٣	٢١,٣	٦،٦٣٧

المصدر: د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، الجدول (١٤)

ومنه يتبين تراجع الأهمية النسبية للصادرات من المنتجات الحيوانية مقارنة بالصادرات الزراعية كإتجاه عام. إلا أن هناك تطوراً ملحوظاً في الأهمية النسبية لها حصل خلال الفترتين ١٩٢٦–١٩٣٢، ١٩٣٣–١٩٣٩ وبنسب ٢٤ ٪ و ٢٥ ٪ على التوالي، أثر إزدياد القيمة المطلقة لصادراتها، ومواصلة أسعارها بالإرتفاع؛ فيما يمكن أن يفسر تدهور أهميتها النسبية في ١٩٤٠–١٩٤٥ ووصولها إلى ٢١,٣ ٪، بدخول منتجات أخرى مصنعة أو نصف مصنعة ميدان التجارة (١٥). كما يمكن الإشارة هنا إلى دور تصدير النفط منذ عام ١٩٣٤ في تدهور الأهمية النسبية لصادرات العراق من المنتجات الحيوانية.

ولم يكن تطور الزراعة العراقية بمعزل عن نظام الإرواء. ومع أن الأراضي كانت تُروى إما سيحاً أو ديماً، فإن أنظمة الري السابقة لقيام الحرب العالمية الأولى لم تكن لتفي بحاجة الإنتاج الزراعي، وبخاصة أثر إزدياد الطلب على المنتجات الزراعية وتوجه السياسة الزراعية لإدارة الإحتلال نحو التوسع في مساحة الأراضي المزروعة. فوضعت ما يعرف بـ "مشروع التنمية الزراعي"(١٦) الذي تمت المصادقة عليه عام ١٩١٨. وقد قدرت مساحة الأرض التي كان ينبغي زراعتها عام ١٩١٨ بـ ٦٠٠،٠٠٠ إكر. هذا وقد أنجزت السلطات المحتلة ضمن برنامجها الإنمائي كرّي العديد من الأنهر المندرسة. وتم تطهير نهر الرضوانية قرب المحمودية، وحفرت قناة جديدة موازية لقناة اليوسفية، وتأجل العمل فيها بسبب التخوف من إحتمالات النزاع بين العشائر حول حقوق التصرف

بأراضي المنطقة(١٧). كما إفتتحت قناة الصقلاوية بعد كريها، وأكمل العمل ببعض القنوات التي كانت قد أوشكت السلطات العثمانية على الإنتهاء منها وصدرت الأوامر بفتح جميع القنوات الإروائية تحت سكة حديد بغداد/بعقوبه. وقدمت السلف لبناء السدود الترابية مثل سد حجان والغزالي والنغيل وسد (روفة) أبو رماح في منطقة الشامية. وأنجزت سلطات الإحتلال في الشامية بناء روفة تحيط بقصبة مدينة غماس بطول ٢٠٠ متر وبعرض ٦ أمتار وبعلو ٢ متر لدرء خطر الفيضانات(١٨).

لقد كان "مشروع التنمية الزراعي" إيذاناً ببدء حملة واسعة النطاق لحفر الأنهار وبناء السدود في ظل ظروف سيئة جداً. فقد إعتمدت الحملة على عمل مجهودات آلاف الفلاحين الذين إقتيدوا للعمل بالسخرة بكل ما يمثله ذلك من إستغلال؛ فإستثمرت السلطات البريطانية الهيمنة العشائرية وسطوة الشيوخ والإقطاعيين في تعبئة ما يمكن تعبئته من أفراد العشائر العراقية. وتشير المعلومات إلى أن إهتمام سلطات الإحتلال بنظام الإرواء جاء نتيجة لإدراكها العميق لأهمية إمداد الجيش بالمواد الغذائية؛ فما أن إنتهت العمليات العسكرية حتى عاد أغلب المشروعات إلى سابق وضعه.

المبحث الثالث

النفط والصناعة الوطنية

١ – النفط

بدأ الإهتمام بالنفط العراقي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر عندما إستخدم مدحت باشا بعض الخبراء الألمان ١٨٧٢(١٩). لقد كانت قضية النفط محوراً لصراع طويل بين شركات النفط الإحتكارية تعبيراً عن التناقض الرأسمالي الإستعماري. ولا شك في أن قراءة التاريخ الإقتصادي لقضية النفط يساعد على فهم وإدراك المضمون الحقيقي للسياسات الإقتصادية الأجنبية والمحلية، سواء في إطار واقعها التاريخي أو آفاقها المستقبلية، وبإختصار شديد يمكن ملاحظة ما يأتي:

- في عام ١٩١٢ تأسست "شركة البترول التركية" لغرض إستثمار مورد النفط في البلاد العثمانية؛ فحصلت هذه الشركة عام ١٩١٤ على وعد إمتياز لإستثماره في ولايتي الموصل وبغداد. وبالرغم من تعثر نشاطها بسبب إندلاع الحرب العالمية الأولى، إلا أن الشركة وقعت تحت سيطرة بريطانيا إلى درجة تكاد تكون تامة(٢٠).
- في نيسان ١٩١٩ وقعت بريطانيا وفرنسا إتفاقية "لونك – بيرنجيه" التي وضعت الخطوط العامة لسياسة بريطانية – فرنسية مشتركة فيما يتعلق بالنفط في الشرق الأوسط وعلى باقي الأقطار الأخرى، وتعهدت بريطانيا عند تحقيق إنتدابها على العراق، أن تحصل من الحكومة العراقية لشركة النفط التركية أو الشركة التي تحل

محلها الحقوق التي إكتسبتها الشركة سابقاً. وقد جعلت الإتفاقية حصة بريطانيا ٧٠ ٪ من رأس مال الشركة، و ٢٠ ٪ لفرنسا، و ١٠ ٪ لحكومة العراق المقبلة. وقد إصطدمت هذه الإتفاقية بموضوع ضمان إنتداب فرنسا على سوريا ولبنان ومستقبل ولاية الموصل، فألغيت هذه الإتفاقية ودخل الطرفان في مفاوضات جديدة أدت إلى الوصول إلى ما يعرف بإتفاقية "سان ريمو" للنفط. وفي هذه الإتفاقية تعهدت بريطانيا بمنح فرنسا حصة في أسهم الشركة التي تقوم باستثمار حقل نفط العراق على أن تبقى هذه الشركة تحت سيطرة بريطانيا الدائمة، وأن يسمح للحكومة العراقية المساهمة فيها لحد ٢٠ ٪ من رأس المال. وهكذا تحاشت بريطانيا إحتمالات التنسيق الفرنسي الأمريكي في هذا المجال(٢١).

- إستهلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودها للحصول على حصة لها في نفط العراق بالدعوة إلى سياسة الباب المفتوح open policy في مجال الإمتيازات والإستثمارات في العراق وغيره من الأقاليم المنسلخة عن الدولة العثمانية السابقة. كما أبلغت الحكومة الأمريكية بريطانيا في تشرين الثاني ١٩٢١ بعدم إعترافها بامتياز شركة النفط التركية(٢٢). وبإزاء تواصل محاولات الولايات المتحدة، تقدمت بريطانيا بعرض منح الشركات النفطية الأمريكية نسبة ٢٤ ٪ من نفط العراق بشرط الإعتراف بشرعية الإمتياز، وطلبت من الوفد الأمريكي (مراقب) في مؤتمر لوزان دعم الموقف البريطاني. لكن الخارجية الأمريكية تجنبت إعطاء مثل هذا الوعد وأصرت على وجوب المصادقة على الإمتيازات من قبل الحكومة العراقية قبل البدء بعملية التطوير(٢٣).

- أثمرت جهود الولايات المتحدة الأمريكية ومطالبها بسياسة الباب المفتوح في حصول مجموع الشركات الأمريكية على حصة في أسهم في شركة البترول التركية عام ١٩٢٥ وبنسبة ٢٣,٧٥ ٪، إضافة إلى تحديد مناطق الإمتياز لاحقاً (إتفاقية الخط الأحمر ١٩٢٨)، الأمر الذي دعا بعض المؤرخين إلى تقويم الضغوط الأمريكية المذكورة بأنها حققت صيغة لدخول الولايات المتحدة مجال إستثمار النفط العراقي ومن ثم صفق الباب ورائها. وفي الوقت نفسه كانت المساومات حول مستقبل ولاية الموصل أداة رئيسية للضغط على الحكومة العراقية للتخلي عن مطاليبها في الإسهام في شركة النفط التركية، ومن ثم توقيع إتفاقية الإمتياز مع الشركة في ١٤ آذار، ١٩٢٥، والتي لم تعترف للعراق سوى بمقدار من العوائد قدره ٤ شلنات ذهب عن كل طن من النفط الخام ولمدة ٢٠ عاماً إعتباراً من تاريخ البدء بتصدير النفط ١٩٣٤-١٩٥٤، على أن يرتفع مقدار هذه العوائد أو ينخفض كل ١٠ سنوات تالية

بنسبة زيادة أو نقصان أرباح أو خسائر الشركة؛ وحدد الحد الأدنى لمقدار العوائد بـ ٢ شلن ذهب والحد الأعلى بـ ٦ شلنات ذهب(٢٤).

- وبعد التوقيع على إتفاقية "الخط الأحمر" وجدت الإحتكارات النفطية أن إتفاق ١٩٢٥ لا يتضمن إمتيازات شاملة على كل أرض العراق. لذلك عدلت هذه الإتفاقية بإتفاقية ١٩٣١، وأصبح بموجبها إمتياز شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقاً) شاملاً للأراضي الواقعة شرقي دجلة من ولايتي بغداد والموصل، وبمساحة ٣٢٠٠٠ ميلاً مربعاً، بعد أن كانت المساحة بموجب الإتفاق السابق تضم ١٩٣ ميلاً مربعاً.

- في عام ١٩٣٤ بدأ تصدير النفط العراقي، لكنه ظل تصديراً ضئيل الحجم حتى بداية الخمسينات، وصار جزءاً مهماً من مكونات الإيرادات العامة؛ وأخذت أهميته بالتصاعد بعد الحرب العالمية الثانية. ففي السنوات ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٤٥، ١٩٤٦ بلغت مساهمة النفط في ميزانية الدولة ٢٥ ٪، ٢٢ ٪، ١١ ٪، ٩ ٪ على التوالي، وبمبلغ قدره ثمانية ملايين دينار للسنوات الأربع(٢٥). وعلى الرغم من عدم توفر بيانات عن حجم الأرباح المتحققة في النشاط الإستثماري النفطي التي حصلت عليه الشركات الإحتكارية، إلا أننا نستطيع من خلال تحليل المسألة النفطية أن نتبنى الأفكار الآتية:

أ) أن النفط العراقي كان مجالاً مؤثراً وحيوياً، تحركت فيه القوى الأجنبية لتحقيق سيطرتها على الإقتصاد العراقي، حيث كانت عمليات الإستكشاف والإنتاج وأي شكل آخر من أشكال الإستثمار المادي، تجري وفقاً لمخططات الشركات الإحتكارية النفطية العاملة في اطار شركة نفط العراق.

ب) لم تكن للحكومة العراقية سيطرة على موارد البلاد النفطية إلا بحدود شكلية فقط، بحكم التبعية السياسية والإقتصادية التي تفرضها العلاقات التعاهدية بين العراق وبريطانيا (معاهدة ١٩٣٠).

جـ) أن الدور الإقتصادي للنفط أُخضع منذ البداية لمتطلبات البنية الإقتصادية الأحادية الجانب، في إطار عملية متدرجة تفضي في النهاية إلى إحتلال النفط الموقع الأكثر تأثيراً على إتجاهات التطور الإقتصادي، وعاملاً يقرر نوعية الهيكل الاقتصادي؛ وبشكل يجعل الإنتاج يتم إستجابة للطلب الخارجي. وبالتالي توجيه الفائض الإقتصادي المتحقق نحو الخارج، أي جعل الإقتصاد النفطي إقتصاداً تابعاً، يستمد حركته من الخارج إنتاجاً وتسويقاً وتسعيراً وإدارة.

د – أن النفط وبمرور الوقت أصبح نتيجة لنظام الإمتياز النفطي الشامل والطويل الأمد مصدراً لاستلاب القرار السياسي والإقتصادي الوطني، إذ تم تكييف السياسات النفطية طبقاً لمصالح الشركات والدول المستهلكة وإحتياجات السوق النفطية العالمية، مما أفقده إمكانية الإسهام في المسيرة المتوازنة وفرصة تحويله إلى قطاع

متفاعل مع حركة القطاعات الاقتصادية الأخرى. فأصبح القطاع النفطي نتيجة لهذه السياسة قطاعاً منعزلاً، ولكنه على مستوى متقدم من التحديث التكنولوجي.

٣- الصناعة الوطنية

سبق وأن أشرنا إلى أن التطور في قطاعي الزراعة والنفط إرتبط بحركة القطاع التصديري؛ ولا يبتعد أيضاً قطاع الصناعة الوطنية عن هذه الحقيقة. فالصناعة الوطنية تعد أنموذجاً للتأثيرات التي مارستها التجارة الخارجية (إستيراداً وتصديراً) على مسارات تطوره، وبالتالي تقريرها لإتجاهاته الرئيسية في إطار البنية الاقتصادية للبلاد. فقد جاء تكوّن ونشوء القطاع الصناعي حاملاً لسمات الثنائية Dualism (تقدم - تخلف). فثمة فروع من الصناعة الوطنية إتصفت بالتكنولوجيا المتقدمة (قياساً بالتكنولوجيا السائدة وقتذاك)، في حين حافظت فروع من الصناعة الوطنية المحلية على السمات التقليدية للإنتاج والإدارة التي إكتسبتها إبان فترة الحكم العثماني. ومن هنا نشأ التجانس غير المتكافئ في الهيكل الإنتاجي لعموم الصناعة الوطنية؛ ذلك لأن أمر المحافظة على فروع صناعية متدنية الإنتاج والإنتاجية يعد ضرورياً لرفع معل الأرباح في الفروع الصناعية المتقدمة، مما يسمح ويسهل مهمة دمج الصناعات المعدة للتصدير بإقتصاد الدولة الصناعية المسيطرة (بريطانيا) ومتكاملاً معها. وفي مثل هذا النموذج لا يتم الإنتاج لمواجهة الطلب الداخلي بل لإمداد الاقتصاد الخارجي بالمواد الخام اللازمة لتطوره. ويعني هذا أن الفائض الاقتصادي المتحقق لا يتوجه لصالح السوق الوطنية، بل يعاد توجيهه لصالح إقتصاد الدولة المسيطرة. ومن الناحية التكنولوجية يندر أن تتم عملية تعويض إندثار رأس المال الأساسي في السوق المحلية، بل إنها غالباً ما تتحقق في الخارج أي في إقتصاد الدولة "الأم". وإذا ما أريد تأمين إمداد العمال المشتغلين بالسلع الأجرية wage-goods، فإن ذلك يتم غالباً في الخارج وليس من القطاعات المحلية الأخرى. ومن هنا فإن عملية إعادة الإنتاج re-production داخل هذا القطاع تتكامل إقتصادياً وفنياً مع الخارج. وهكذا حال إندماج العراق بالسوق الرأسمالية العالمية دون التطور الذاتي للصناعات الحرفية وإنتقالها إلى صناعة سلعية رأسمالية. فقد ظلت كل فروع الصناعات الحرفية في وضع سابق للإنتاج المانيفتوري. وتعرضت هذه الصناعات إلى الإنحلال لعجزها عن دخول ميدان المنافسة competition مع السلع المصنعة في أوروبا، وبخاصة السلع الصناعية البريطانية، حين فتحت الأسواق العراقية أبوابها أمام البضائع الأجنبية، مما أدى إلى تعقيد المشكلة التي يواجهها الإنتاج الحرفي، وبخاصة ما يتعلق بالضرائب والرسوم التي كانت تفرض على ما يرد للعراق من سلع أجنبية، وبالذات السلع المستوردة من بريطانيا؛ يضاف إلى ذلك المصاعب الناجمة عن تدني القوة الشرائية بسبب محدودية أسواق الطلب. ولهذا فإن إستقرار وضع الصناعة العراقية إبان فترة الإحتلال والإنتداب يشير إلى ندرة رؤوس الأموال الأجنبية التي رغبت الإستثمار في القطاع الصناعي عموماً، باستثناء القطاع الصناعي النفطي.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإن هذا الواقع لا يعني عدم وجود بوادر تطور في الصناعة الوطنية الإنتاجية والإستهلاكية. فقد إرتبط ذلك بالتبدل الحاصل في نظرة المستثمرين المحليين وتقويماتهم الإقتصادية(٢٦). ولم تمض غير فترة قصيرة على إنتهاء الحرب العالمية الأولى حتى صار عدد من المستثمرين العراقيين يفكر في إنشاء شركات أهلية مثل "شركة العراق الأهلية العامة" لربط بغداد بالبحر الأبيض المتوسط؛ و "شركة العراق الأهلية" للإشتغال بالصناعة والزراعة والتجارة والمعادن والأشغال العمومية؛ وشركة ثالثة لإنشاء سد الفلوجة (حسب خطة ويلكوكس). ومع أن أياً من هذه الشركات لم يظهر إلى الوجود في سنوات الإنتداب البريطاني إلا أن مجرد التفكير في قيامها يعد مؤشراً للتحول الملموس في التوجه الإقتصادي للبرجوازية العراقية النامية، وهو أمر يدخل ضمن المستلزمات الأساسية لظهور الصناعة الوطنية التي ترجع بدايتها إلى العشرينات من هذا القرن(٢٧).

ففيما يتصل بالصناعات الإنتاجية والإستهلاكية الوطنية، فقد كانت المواد الإنشائية في طليعتها وإرتبط نموها بتوسع عمليات البناء في القطاع الحكومي والأهلي وقطاع المؤسسات الأجنبية (إزدياد الطلب). وقد أدت الأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩ – ١٩٣٣ إلى تباطؤ الطلب الحكومي على المواد الإنشائية (الحصى، الطابوق، السمنت) في حين إستمر الطلب الأهلي بالتوسع. وتذكر لانكلي K Langley أنه نظراً للخيبة التي أصابت بعض الملاك والعقاريين والتجار من الإستثمار الزراعي، فإنهم تحولوا إلى الإستثمار العقاري في بغداد بوصفه شكلاً من الأشكال المجزية للاحتفاظ بالثروة(٢٨). لذلك إزداد عدد معامل الطابوق التي تمتعت بقانون تشجيع المشاريع الصناعية من معملين حديثين عام ١٩٢٩ إلى ١٣ معملا في ١٩٣٩(٢٩). وتعد صناعة السمنت من بين أهم الصناعات الإنتاجية التي يعود إنشاؤها إلى أواخر العشرينات تحت تأثير التوسع في الطلب، على أساس الإمتياز الإحتكاري الذي منح لجماعة من العراقيين عام ١٩٣٢. غير أن إنتاج السمنت قد تأخر إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية(٣٠). كما بادر شخصان لبنانيان (طبارة وعبود) في عام ١٩٢٦ لإنشاء معمل صغير لصنع السكائر، بلغت مكائنه عام ١٩٣١ أكثر من ١٥ ماكنة، وعدد عماله أكثر من مائة عامل. وقد عد هذا المشروع ناجحا من الوجهة الإقتصادية، فأصبح مثالاً جذب الممولين العراقيين لإستغلال رؤوس أموالهم في مثل هذه الصناعة. وفي عام ١٩٢٦ أيضاً أقيم أول معمل وطني حديث للغزل والنسيج باسم "معمل فتاح باشا"، إستخدم في بداية تأسيسه ٦٥ عاملاً إرتفع عددهم عام ١٩٣١ إلى ٢٠٠ عامل، وأسهم هذا المعمل في تغطية جزء من الحاجة المحلية وحاجة المؤسسات الرسمية للأقمشة(٣١). كما أسست الشركة البريطانية لزرع القطن عام ١٩٢٠ معملاً لحلج القطن في بغداد. وتكونت في عامي ١٩٢٩–١٩٣٠ شركة وطنية لحلج الأقطان. وقد كانت السعة الإنتاجية لهاتين الشركتين كافية لإعداد القطن العراقي للتصدير. وإرتفع إنتاج القطن المحلوج عام ١٩٣٩ إلى ٢،٩٠٠ طن على الرغم مما تعرض له الإنتاج من هبوط بسبب شحة المباع وإنخفاض الأسعار العالمية وهجوم

دودة القطن والجراد. وفي العشرينات أُنشئ معمل الخضيري للدباغة، وصار عدد المدابغ عام ١٩٤٩ ثمانية عشر مدبغاً تشغل حوالي ٣٤٤ عاملاً(٣٢). كما شهدت الفترة تكوناً ونمواً ملموساً في صناعات جز وكبس الصوف وكبس التمور وتعليبها وصناعة الصابون وغيرها من الصناعات.

لقد سبقت الإشارة إلى أن تطور الصناعة الوطنية إرتبط بحركة التجارة الخارجية وبخاصة الإستيرادات منها، التي ساعدت على دعم الصناعتين الإنتاجية والإستهلاكية. والواقع أنه منذ أواخر العشرينات وبداية الثلاثينات. وتحت تأثير ضغط الجماعات التي تدعو للإصلاح، فقد شهدت البلاد تشجيع الإنتاج في الصناعة الوطنية. وكان من دلالات ذلك فرض زيادة على الرسوم المقررة للسلع الأجنبية، فضلاً عن التمييز الذي قررته السياسة التجارية بين الإستيراد الإنتاجي والإستيراد الإستهلاكي في تحصيل الإيرادات الجمركية. وعلى الرغم من أن تأثير هذه الإجراءات كان محدوداً، إلا أنها وفرت شروطاً مناسبة لنمو الصناعة الوطنية، وشجعت الاستثمار فيها. ففي عام ١٩٢٧ طبق قانون التعريفة الجمركية رقم (٢٠) ومن ثم تعديلاته في سنتي ١٩٢٨ و ١٩٣٠؛ وتضمن إجراءات مهمة لحماية المنتوج الصناعي الوطني. فقد شمل بالإعفاء من رسوم الإستيراد السلع ذات الأهمية التكنيكية وغيرها من البضائع الضرورية لنمو الإنتاج الوطني من قبيل معدات الإنتاج الزراعي ومضخات الإرواء والبذور والأسمدة، وكذلك مواد البناء المختلفة كالحديد والزجاج وأنابيب الماء. وفي وقت لاحق جاء قانون التعريفة الجمركية رقم ١٢١ لسنة ١٩٣٣ ليقرر إتجاهات الحماية في السياسة التجارية العراقية فأدخل مبدأ التمييز بين البضائع المستوردة تبعاً لأهميتها ومرحلتها الإنتاجية(٣٣)، فصارت الإستيرادات الأكثر ضرورة تدفع تعريفة أقل، والعكس صحيح أيضاً، وهو ما أشارت اليه إحدى الدراسات المتصلة بالموضوع، فجاء فيها أن معدل رسم الإستيراد المفروض طبقاً لقانون ١٩٣٣ على الإستيرادات الإستهلاكية الضرورية والكمالية كان حوالي ٣٧ – ٣٨ ٪ من قيمة البضاعة؛ كما وصل هذا المعدل على السلع الترفيهية إلى حوالي ٣٧ ٪ من قيمة البضاعة(٣٤)؛ وأدخل القانون نفسه تميزاً آخر إختص بالدرجات المختلفة لمدى تصنيع البضاعة المستوردة. لذا، فإن المواد الخام غير المصنوعة خضعت لرسم إستيراد قليل يقدر بـ ١٩ ٪ من قيمتها؛ أما البضائع الجاهزة شبه المصنوعة فكانت تدفع رسماً أعلى يصل إلى ٢٧ ٪ من قيمتها. وعليه فإن الخاصية المميزة للسياسة التجارية العراقية منذ ١٩٢٧ مع تأثيرها على تطوير الإنتاج الوطني إرتكزت على تشجيع إستيراد السلع الإنتاجية عن طريق خفض الرسوم المفروضة عليها. ويقابل ذلك تقليص إستيراد المواد غير الضرورية للبضائع الإستهلاكية من خلال زيادة الرسوم المفروضة عليها. وهكذا قُدّر اجمالي معدل الرسوم على الإستيرادات الإنتاجية منذ ١٩٣٣ بـ ١٥ ٪ من قيمة البضاعة، بينما كان إجمالي معدل الرسوم على الإستيرادات الإستهلاكية ٣٣ ٪ من قيمتها(٣٥). هذا وكان قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ وتعديلاته قد أعفى جميع المؤسسات الصناعية الموجودة أو تلك التي ستؤسس والتي تنتج بضائع

جاهزة من المواد الأولية أو من المواد نصف المصنعة أو تعمل على تهيئة المواد الخام. وكان على هذه المؤسسات أو المشروعات أن تنتج سلعاً قابلة للتصدير أو معوضة عن الإستيراد أو بضائع تزيد مباشرة ثروة المدن. وقد حدد القانون صفات المعامل التي تنتج هذه البضائع فأشار إلى أنها يجب أن تدار بالقوة الميكانيكية وأن تكون تكاليفها من ١،٥٠٠ دينار فأكثر، وأن يكون أكثر من نصف رأسمالها عراقياً، كما أن الأيدي العاملة الأجنبية فيها يجب ألا تزيد عن ١٠ ٪ من مجموع الأيدي العاملة فيها(٣٦). وكان من نتائج تطبيق هذه القوانين أن إزداد عددها من ٨ مشروعات عام ١٩٢٩ إلى ٩٦ مشروعاً عام ١٩٤٥. إن قانون ١٤ لسنة ١٩٢٩ هو أهم قانون صدر قبل الحرب العالمية الثانية، وكان له دوره في تشجيع الإنتاج الوطني، وإن لم يكن دوراً متكاملاً إذا نظر اليه من زاوية التنمية الصناعية الجدية. ففي الوقت الذي وفر هذا القانون الحماية لعدد من البضائع المصنوعة محلياً (المشروبات الروحية، السكائر، الأحذية) فإن بعض الصناعات، كصناعة المنسوجات الصوفية، ظلت دون حماية مباشرة بالرغم من شمولها بالإعفاءات. وقد عللت الجهات الرسمية ذلك بالقول أن مثل هذه الصناعة لا تستطيع أن تشبع جميع حاجات المستهلكين فضلاً عن إرتفاع أسعارها.

إن تقويم ذلك في ظل المعايير الاقتصادية السائدة يشير إلي أن نمو وتطور صناعة المنسوجات الصوفية والقطنية الوطنية كان من الممكن أن يكون منافساً للمنسوجات الانجليزية. غير أن هذا الاتجاه في الصناعات النسيجية التي تعتمد على التراكمات الرأسمالية الذاتية، أمر يتعارض مع سياسات الإندماج بالرأسمالية العالمية التي يهمها في نهاية المطاف أن تظل مسيطرة على التراكم الرأسمالي. وبشكل عام فإن تطور تجارة الإستيراد الإنتاجي أسهم في تطور الصناعة الوطنية وتكوين أسس الصناعة الحديثة، في حين أدى تطور الإستيرادات من السلع الإستهلاكية إلى تفكيك الإنتاج الحرفي. ويقدم لنا الجدول رقم (٤) تصورا محددا عن تطور حركة الإستيرادات

جدول رقم (٤)
تطور الإستيراد الإنتاجي والإستهلاكي (١٩٢٥-١٩٤٥)

الفترة	جملة الإستيراد بآلاف الدنانير	الإستيراد الإستهلاكي		الإستيراد الإنتاجي	
		بآلاف الدنانير	٪	بآلاف الدنانير	٪
١٩٢٥	٨١٠٩,٠	٧٧١٨,٠	٩٠,٥	٣٩١,٠	٩,٥
١٩٢٦-١٩٣٢	٦٦٥٧,٠	٤٣٧٣,٥	٦٥,٠	٢٣٨٢,٠	٣٥,٠
١٩٣٣-١٩٣٩	٧٥٧٥,٧	٤٩٦٤,٠	٦٥,٦	٢٦١١,٧	٣٤,٠
١٩٤٠-١٩٤٥	١٣٧٥٩	٨٤٧١	٦٦,٤	٤٢٨٨	٣٣,٦

المصدر: د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ٢٥١، جدول (٣٥)

للبضائع الإنتاجية والإستهلاكية. ومنه يلاحظ مسار الهبوط للإستيرادات الإستهلاكية كما عبرت عنه النسب المئوية والإتجاه المتصاعد لنسبة مساهمة الإستيرادات الإنتاجية في مجموع الإستيرادات العراقية.

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) طبيعة التركيب النوعي للإستيرادات:

جدول رقم (٥)

النسب المئوية للإستيرادات الرئيسية

(١٩٢٥-١٩٤٥)

الإستيرادات	١٩٢٥	١٩٢٦ - ١٩٣٢	١٩٣٣ - ١٩٣٩	١٩٤٠ - ١٩٤٥
مجموع الإستيرادات (بآلاف الدنانير)	٩٠٨٤ *	٦٦٥٧,٠	٧٥٧٥,٥	١٢٧٥٩
الأغذية والمشروبات والتبغ (٪)	٤٠,١	٢٧,٠	٣١,٠	٢٣,٠
المنسوجات والملبوسات (٪)	٣٠,٥	٢٩,٨	٢٠,٠	٢٩,٠
البضائع المنزلية (٪)	٠,٧	٩,٨	٩,٠	١٣,٧
المعدات الرأسمالية (٪)	٢,٧	١٠,٠	١٢,٠	٦,٢
المواد الخام ونصف المصنوعة (٪)	٢٠,٠٥	٢١,٥	٢٧,٠	٢٧,٣

المصدر: د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ٢٥١، جدول (٢٤)، ص ٢٤١

*) في الجدول رقم (٤) أعلاه ورد ٨١٠٩، وفي الملحق الإحصائي من المصدر أعلاه ص ٥٦٦ ورد ٩٨٠٤. ويبدو أن التباين في الأرقام مرجعه عدم الدقة.

ومنه نرى تغير الأهمية النسبية للمستوردات الرئيسية في هيكل الإستيرادات العراقية تبعاً لإتجاهات الطلب في السوق المحلية والخارجية.

مما تقدم كله تظهر أمامنا حقيقة ضعف قطاع الصناعة الوطنية العراقية خلال حقبة الدراسة؛ فلم نجد على إمتداد الحقبة توسعاً صناعياً قائماً على التراكم الرأسمالي الوطني. ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى استئثار فئات ملاك الأرض والتجار في المدن على الفائض الإقتصادي المتحقق الأمر الذي أعاق عملية توسع القاعدة الرأسمالية للصناعة الوطنية. ويأتي دور المؤسسات الأجنبية العاملة في حقل التجارة والصناعة مؤشراً في ذلك، إذ غالباً ما كانت الفوائض الإقتصادية المتحققة على هيئة أرباح يجري تسريبها نحو الخارج فيما كان دور البرجوازية التجارية الوطنية ذا مؤشرات سلبية على نمو الصناعة

الوطنية نتيجة عدم إستقرار تقويماتها الإقتصادية تجاه مسألة استثمار رؤوس أموالها في المشروعات الصناعية التي تتصف عموماً ببطء دورة رأس المال فيها، على عكس القطاعات التجارية والعقارية، الأمر الذي له دلالاته على حجم الأرباح المتحققة لصالحها. وإذا أضفنا إلى ذلك المشكلات الفنية المتمثلة بغياب الأطر والملاكات الصناعية والإدارية الكفؤة، عند ذلك يمكن تصور الأسباب الحقيقية لبقاء القطاعات الاقتصادية الوطنية ضعيفة الإرتباط فيما بينها، في حين ظلت عملية إنجاز التصنيع Industrialization متعثرة، حيث لم تؤد السياسة الرسمية إزاء الصناعة الوطنية سواء في مجال التشجيع أم ميدان الرسوم الجمركية، إلا دوراً محدوداً في تنشيط الإنتاج الصناعي. فالنمو في القطاع الصناعي حدث بعد تدهور الإنتاج الحرفي وتعاظم تجارة الإستيراد وارتهن بها، وأصبحت التجارة هذه قناة لتحقيق realization فائض الإنتاج الزراعي. وبالتالي فإن كل السياسة التجارية لم تخلق فرصاً مواتية للنهوض الكامل بالصناعة الوطنية.

المبحث الرابع

التجارة الخارجية والنظام النقدي المصرفي

١- التجارة الخارجية

إرتبط تطور التجارة الخارجية، بالتطور الذي حصل في حركة النقل والمواصلات البرية والبحرية. فمن المعروف أن سلطات الإحتلال البريطاني سعت لأسباب عسكرية وإقتصادية إلى إيلاء النقل والمواصلات إهتماماً كبيراً في إطار مهمة تسهيل دمج الإقتصاد العراقي بالإقتصاد العالمي على وفق مقتضيات نظام التقسيم الدولي للعمل. هذه المهمة أضحت محوراً للسياسات الإقتصادية في العراق خلال فترتي الإحتلال والإنتداب. فحتى أوائل القرن الحالي ظل الإقتصاد العراقي في جزئه الأكبر إقتصاداً طبيعياً تتضاءل فيه مكانة النقود؛ أي أنه كان إقتصاداً سابقاً لمرحلة النمو الرأسمالي. ومثل هذا الإقتصاد يبدو باستمرار عقبة بوجه التطور اللاحق لقوى الإنتاج، وبالتالي بناء علاقات إنتاج ملائمة لمرحلة النمو الرأسمالي. لذلك لا بد أن تكون فيه نسبة التجارة الخارجية للدخل منخفضة مقارنة بنسبتها في إقتصاد تبدأ فيه العلاقات الرأسمالية بالتطور، حيث تكون مساهمتها أكبر في الدخل والإنتاج. وقد ترتب على عملية إضمحلال الإنتاج الحرفي في مدن العراق وتراجع الإقتصاد الطبيعي بشكل عام، أن نمت التجارة بنسبة أسرع من نمو الإنتاج والسكان. فبينما كان الإنتاج الزراعي على وتيرة نمو تساوي ١,٢ ٪ سنويا فإن وتيرة نمو السكان كانت ١,٩ ٪ سنوياً، في حين كانت وتيرة نمو التجارة ٢,٧ ٪ سنوياً. ومعنى ذلك أن الإنكشاف الإقتصادي كمظهر من مظاهر إزدياد تبعية الإقتصاد العراقي للسوق العالمية أضحى معلماً بارزاً في أوائل القرن؛ ويعد المسوغ الرئيسي لظاهرة بروز

وصعود فئة تجارة المدن الذين قدّر عددهم ببضعة آلاف في فترة ما بين الحربين، وصاروا يمثلون مركز الثقل في تطوير التجارتين الداخلية والخارجية والتداول النقدي والسلعي. واقتضى وضعهم الجديد أن يمدوا جسوراً للعلاقات المالية والمادية، داخلياً مع كبار الملاك والإقطاعيين في الريف، وخارجياً مع المظاهر الناجمة عن إرتباط الإقتصاد العراقي بالإقتصاد الرأسمالي وزيادة الإعتماد على الخارج.

إن الأرقام التي توفرت (على ندرتها) تكشف عن درجة الإعتماد على الخارج، أو ما يسمى بالإنكشاف الاقتصادي للإقتصاد العراقي تجاه الخارج، إذ قدّر(٣٧) دخل الفرد العراقي بحوالي (٤٨) دولاراً أو بحوالي عشرة دنانير بالأسعار الجارية في عام ١٩٣٩؛ وقدّر سكان العراق بأربعة ملايين نسمة. وعليه فإن الدخل القومي المقرر يصبح ١٩٢ مليون دولار أو حوالي ٤٠ مليون دينار. وكان حجم التجارة الخارجية البالغ ١١،٩٢٥،٠٠٠ دينار (عدا النفط) إلى الدخل القومي يساوي حوالي ٣٠ ٪، وترتفع إلى ٥٣ ٪ مع النفط. ومن هنا نستدل على بروز ظاهرة الإقتصاد التابع، خاصة تبعيته بالنسبة للقطاع النفطي الأجنبي في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وهذه الحقيقة تعبر عن إختلال التوازن الإقتصادي، الذي يجد صداه في عجز ميزان المدفوعات وتدهور نسب التبادل التجاري. فقد شهدت فترة ما بين الحربين إتجاهاً تنازلياً في الأرقام القياسية لنسب التبادل التجاري الصافي والعجز التجاري والحسابي؛ فقد كان الرقم القياسي لنسب التبادل التجاري الصافي في ١٩٩٢-١٩٢٦ حوالي ٣٦ (١٩٣٨-١٩٣٩ = ١٠٠ ٪ سنة أساس)(٣٨)، ويكون الهبوط أكثر شدة بإدخال النفط ضمن الصادرات الأساسية. ويمكن تفسير ذلك في أن التطور الذي شهده العراق خلال الفترة موضوع الدراسة، كما عبر عنه مؤشر نمو المشروعات الوطنية والأجنبية والرأسمالية الخارجية، كان يتركز حول الفروع المرتبطة بالتجارة الخارجية. لأجل ذلك عُدَّ قطاع التجارة الخارجية عنصراً حيوياً في النمو الإقتصادي، وفي توسيع السوق الوطنية، وإحداث تبدلات مهمة في أنماط الاستهلاك العام والخاص والإستخدام والإستثمار. غير أنه من الوجهة التاريخية أدى دوراً محدوداً في ضوء المقدمات الضرورية لتخليص الإقتصاد العراقي من التخلف وهيمنة الإقتصادات المتقدمة عليه، وتكييف تطوره لمقتضيات وشروط النمو في قطاعاته الرئيسية.

٢- النظام النقدي والمصرفي

كان النظام النقدي العراقي نتاجاً لتطور تاريخي تدريجي، إبتدأ مع إصدار قانون العملة العراقية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣١. وجاء صدور هذا القانون منسجماً مع وضع العراق الجديد بعد معاهدة ١٩٣٠، ومظهراً من مظاهر السيادة التي قررها القانون الأساسي العراقي لسنة ١٩٢٥ بنصيّه الأصلي (١٩٢٥) والمعدل (١٩٤٣)، إذ نص القانون على: " يقرر نظام مسكوكات الدولة بموجب قانون"، وأن: "عملة الدولة تقرر بقانون".

إن هذه الاشارات تقودنا إلى بدايات تأسيس النظام النقدي الوطني، فقد توالت على إصدار النقد في العراق مؤسسات نقدية ثلاث، هي: لجنة العملة العراقية، المصرف الوطني العراقي، وأخيراً البنك المركزي العراقي. ولا شك في أن الاعتبارات التاريخية والموضوعية ستوجه البحث نحو دور لجنة العملة العراقية. على أن من نافلة القول الإشارة إلى أنه حتى تأسيس لجنة العملة وتسمية الدينار وحدة نقدية معرفة قانوناً في ١٩٣١ ظلت الروبية الهندية متداولة كوسيلة للدفع في الداخل(٣٩). وقد تشكلت اللجنة المشار اليها أعلاه أساساً لتعني بإصدار العملة الوطنية وإدارتها وكانت مؤلفة من خمسة أعضاء، إختير إثنان منهم من قبل الحكومة العراقية وإثنان من قبل المصارف العاملة وقتذاك، أما العضو الخامس فكان يتم إختياره من قبل محافظ بنك بريطانيا. إن لجنة العملة التي إتخذت لندن مقراً لها، توكلت عن الحكومة العراقية في ممارسة الوظائف المناطة بها، وهي: السك والطبع والإصدار والتحويل وإدارة الاحتياطي. ويشير محتوى هذه الوظائف إلى أن اللجنة لم تكن لتشكل مصرفاً مركزياً مما جعل بعض الباحثين يرون أن الدينار العراقي في عهدها لم يكن سوى تعبيراً عراقياً رسمياً للإسترليني(٤٠).

لقد تعرض الدينار منذ ذلك الوقت لتغيرات عديدة طالت محتواه تبعاً لتغير الأساس النقدي، ولم يطرح الدينار العراقي المقرر بموجب قانون العملة العراقية لسنة ١٩٣١ للتداول. ويبدو أن إضطراب الأوضاع المالية والنقدية في العالم الرأسمالي أثر أزمة الإنكماش العظيم ١٩٢٩-١٩٣٣ كان وراء عدم التعامل بالدينار. غير أن المسألة لم تتوقف عند هذا التأثر، بل أن ثمة حدثين مهمين وقعاً كان لهما مساس مباشر بالنظام النقدي العراقي. تمثل الحدث الأول في خروج بريطانيا على قاعدة الذهب في أيلول ١٩٣١، فيما تمثل الثاني، وكان نتيجة للأول في تعديل قانون العملة العراقية في كانون أول ١٩٣١ حيث تم إلغاء الأساس الذهبي للدينار وصار مساوياً من حيث القيمة لليرة إسترلينية ورقية واحدة، وبقي سعر الدينار على معادله هذا حتى سنة ١٩٤٧(٤١). وكانت الليرات الاسترلينية المدفوعة لقاء الأوراق النقدية والمسكوكات المصدرة تودع في صندوق إحتياطي العملة، الذي كان يحتفظ به كله كإحتياطي إسترليني؛ أي أن الموجودات الإسترلينية لم تحول أبدا إلى عملات أخرى أو إلى ذهب. وكانت الفوائد المكتسبة من الموجودات تتراكم فبلغت الفضلة عند إنتهاء أعمال اللجنة نحو (٥) مليون ليرة إسترلينية. وهكذا غطى صندوق إحتياطي العملة إصدار الأوراق النقدية والمسكوكات بنسبة تزيد على مائة بالمائة، الأمر الذي أمن تحويل الدنانير إلى ليرات إسترلينية بسهولة(٤٢). ومن هنا نستنتج أن الإرتباط التاريخي للعملة العراقية بالليرة الإسترلينية وضع إحدى المقدمات الأساسية لإحكام تبعية الإقتصاد العراقي - عبر آلية النقد - للإقتصاد البريطاني؛ فسعر صرف الليرة الإسترلينية كان بيَد بريطانيا، أي أنه يُرفع ويُخفض طبقاً للمصلحة البريطانية. وهذا مَن عناصر التبعية النقدية، وشرط من شروط إعادة إنتاجها. وآية ذلك في تقديرنا، حدوث خلل واضح، قد يكون دائمياً في ميزان المدفوعات العراقي تمثل في إنخفاض مدخولات العراق من العملات الصعبة

وتحمله أعباء إضافية ناجمة عن الأموال التي عليه دفعها مقابل الحصول على السلع من دول عديدة قد لا تخفض عملتها. إن إستقراءنا لتاريخ التجارة الخارجية العراقية، يكشف عن حقيقة أن العراق لم يحصر إستيراداته ببريطانيا فقط، بل إن العراق كان يتعامل (إستيراداً وتصديراً) مع العديد من الدول، مما كان يؤدي إلى حدوث آثار ضارة في الإقتصاد العراقي جراء أية خطة تتخذها بريطانيا باتجاه تخفيض وحدتها النقدية. في حين تبدو المسألة أكثر تعقيداً عند محاولة فك الإرتباط القانوني، أو الإستفادة من الإحتياطي. فأي إجراء من هذا القبيل يتخذه العراق، على إفتراض أنه كان بوسعه أن يفعل ذلك، كان سيدفع بريطانيا إلى تجميد الإحتياطي الإسترليني العراقي، وهو ما حدث فعلاً عام ١٩٤١(٤٣).

في عام ١٩٣٩ خفض الإسترليني وصارت قيمته مساوية لـ ٣,٥٨١٣٤ غراماً من الذهب الخالص، ولم يخطُ العراق الخطوة نفسها؛ فوحدته النقدية عرفت بليرة إسترلينية واحدة. على أن الظروف التي أحاطت بمطالبة العراق الإنضمام إلى صندوق النقد الدولي IMF في أواسط الأربعينات، إستوجبت قيامه بتعديل وحدته النقدية بمقدار من الذهب أو الدولار الأمريكي. وقد تزامن هذا التعديل مع إقتراب إنتهاء عمل لجنة العملة العراقية المقررة عام ١٩٤٧، إذ كانت مهامها مؤقتة طبقاً لما نص عليه قانونها الذي علق إنتهاء أعمالها بإصدار قانون يؤسّس بموجبه مصرف عراقي أهلي وطني، أو أي مصرف آخر. إن مجمل فعاليات لجنة العملة التي مارستها في ضوء ما حدد لها من وظائف، لم تحظ باقتناع الخبراء الماليين الذين كلفوا بتقويم السياسة النقدية في العراق، فقد عدوا دور اللجنة المذكورة سلبياً بحتاً(٤٤). وبعبارة أخرى فإن العملة كانت تدار على وفق قاعدة العملة (القديمة).فلم يكن هناك مجال لسياسة نقدية تهدف إلى التأثير على النشاط الاقتصادي المحلي عن طريق تغيير كمية النقد المتداول على حساب التغيرات في نسبة الغطاء؛ لذلك كان وضع التحويل الخارجي وحده يعين بطريقة آلية كمية العملة المتداولة. ومن هنا نرى محدودية الدور التاريخي الذي مثلته لجنة العملة في إطار العملية المتدرجة لتأسيس قواعد مستقرة لنظام نقدي عراقي لاحق. وحتى لو أخذ بنظر الإعتبار وضع المصارف العاملة في العراق، وهي على نحو عام فروع لمصارف أجنبية، فإننا لا بد أن نشير إلى ان اللجنة وبحكم تكوينها وتركيبتها، وبحكم سياساتها الائتمانية، لم يكن بوسعها أن تؤثر جدياً على إتجاهات النشاط الإقتصادي. فالمدراء المحليون للمصارف لم يكن ينتظر منهم الدخول في عمليات إستثمارية مهمة إلا بعد موافقة مجالسهم الإدارية في بريطانيا، مما يستوجب مرور وقت طويل(٤٥). وقد بقيت هذه المصارف متخصصة بالائتمان القصير الأجل فقط، حيث إستُغل في صيغة

إعتمادات لتجارة المفرد والجملة، في حين حرمت قطاعات الإقتصادات الأخرى فرص التمويل الضرورة لتوسيع أنشطتها بواسطة الائتمان المتوسط والطويل الأجل. فكان تأسيس المصرف الصناعي – الزراعي إجراء لا بد منه، لكونه يمثل إستجابة لممثلي القطاعين الزراعي والصناعي، وزيادة تأثير الحضور السياسي للبرجوازية الوطنية في توجيه برامج الحكومة (المنهاج الوزاري). فقد توج ياسين الهاشمي سياسته البرجوازية الإصلاحية بتأسيس المصرف الزراعي – الصناعي في عام ١٩٣٦. وفي عام ١٩٤٠ قررت حكومة رشيد عالي الكيلاني القومية الإصلاحية فصل المصرف إلى مصرفين متخصصين، بسبب تلكؤ المصرف الأول في أداء أعماله، نتيجة عدم تخصصه وإنخفاض موارده. غير أن ظروف الحرب، والمواجهة العراقية البريطانية، أدت إلى تأجيل عملية الفصل حتى عام ١٩٤٦(٤٦). ومن ناحية أخرى شرّعت الحكومة في عام ١٩٣٨ قانون مراقبة المصارف رقم ٦١(٤٧)؛ وتأسس في السنة نفسها أيضاً فرع للبنك العربي، كما ودخل رأس المال الوطني الحكومي عام ١٩٤١ مساهماً في الصيرفة التجارية بتكوين أول مصرف تجاري عراقي هو مصرف الرافدين كمصرف وطني ينافس المصارف الأجنبية العاملة في العراق.

إن من نافلة القول أن نشير إلى أن قانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٠ حدد غايةً المصرف الزراعي بوصفه مؤسسة مصرفية مستقلة، هدفها معاونة الزراع وإنهاض الزراعة وتحسينها. غير أن ضآلة ما أنجزه المصرف حتى أوائل الخمسينات ترجع، كما يعتقد بعض الخبراء، إلى أن أية محاولة لتوسيع الإئتمان الزراعي لا بد أن تصطدم بالصعوبات التقليدية لمشكلة الأراضي في العراق، حيث ما يزال المسح التفصيلي (الكادسترو) غير منجز. فضلاً عن أن المصرف الزراعي توجّه في الأكثر نحو منح القروض لكبار الملاك، أي أنه لم يتمكن من الوصول إلى غالبية الزراع الذين هم في حاجة ماسة إلى الائتمان(٤٨). أما المصرف الصناعي الذي أسس بموجب القانون ١٢ لسنة ١٩٤١، فإن من المهم الإشارة إلى أهمية النجاح الذي حققه في مجال الإسهام بالمشاريع والحصول على الأرباح. ولكن الأرباح عندما تصبح مؤشراً للتقويم قد تعني أن المصرف لم يسترشد بالمبادئ الصحيحة للمصرف الحكومي، طالما كان الهدف الذي أسس من أجله هو مساعدة الصناعات التي تفيد الإقتصاد العراقي بمجموعه. وقد يعني ذلك في بعض الحالات الصناعات التي لا تتمكن من الحصول على أرباح هامة ولكنها بدلاً من ذلك تساعد الإقتصاد العراقي مساعدة عامة(٤٩).

وأخيراً فإن تقويم السياسة المالية للحكومات العراقية المتعاقبة كتعبير عن النظام المالي له أهمية في وضع تصور عام لمجمل النشاط الاقتصادي من خلال تأثيره على المدخلات والإستخدام والإنتاج والأسعار. ويمكن لنا من خلال التعرف على إيرادات

وإنفاق الحكومة وطرائق توزيع المصروفات الحكومية، أن نضع أيضاً تصوراً محدداً لاتجاهات وفلسفة السياسة المالية الحكومية. وحيث أن التوجهات الإصلاحية اللبرالية بدت أكثر وضوحاً منذ منتصف الثلاثينات، فقد إعتمد البحث على إحصائيات السنوات الثلاث التي سبقت الحرب العالمية الثانية واختيرت سنة ١٩٤٦/١٩٤٧ على أساس تجاوز الظروف الإستثنائية لسنوات الحرب ١٩٣٩-١٩٤٥.

جدول رقم (٦)
مجموع مصروفات وإيرادات الحكومة

(بآلاف الدنانير)

السنة المالية	المصروفات	الإيرادات	الوفر/العجز
١٩٣٦-١٩٣٧	٧،١٥٩	٦،٠٢٧	١،١٣٢ -
١٩٣٧-١٩٣٨	٧،٥٤٢	٦،٩١٧	٦٢٥ -
١٩٣٨-١٩٣٩	٨،١٣٤	٧،٨٣٨	٢٩٦ -
١٩٤٦-١٩٤٧	٢٥،٥٢٢	٢٥،٠٩٧	٤٢٥ -

المصدر - أفرسن كارل: تقرير ...، مصدر سابق، ص ٨٤.

تشمل أرقام المصروفات والإيرادات، المصروفات على الأعمال الرئيسية والإيرادات غير الإعتيادية (أي القروض وإيرادات الحكومة من النفط).

وعلى الرغم من الإنتقاء الإيجابي الذي عبر عنه الجدول أعلاه إلا انه يلاحظ وجود عجز مستمر في ميزان المصروفات والإيرادات نتيجة لازدياد المصروفات على الإيرادات. أن مرد الخلل في العلاقة بينهما قد يكون بسبب ضآلة حجم الدخل القومي المتحقق في العراق وطريقة توزيعه. ومع ذلك فإن الموازنة السنوية كانت غالباً ما تتم على قاعدة مطابقة المصروفات مع الإيرادات في نهاية السنة المالية في ٣١ آذار، حتى أن المصروفات المتواضعة على الأعمال الرئيسية كانت تمول غالباً من الإيرادات الإعتيادية أو من الوفورات المتراكمة من السنوات السابقة. ولم تكن الحكومة تعتمد على القروض الخارجية لتمويل عمليات الإستثمار الكلي في العراق.

وتظهر الأرقام التفصيلية المتوفرة عن السنة المالية ١٩٣٨-١٩٣٩ المأخوذة كنسب مئوية (المشار إليها في الجدول رقم ٧ أدناه) طبيعة توزيع الإنفاق الحكومي على الأوجه المختلفة والمصادر المكونة لإيراداتها. إن الجدول (٧) يوضح الأهمية النسبية لفقرتي الدفاع والأمن والأعمال الرئيسية في بنود الإنفاق الحكومي وهو ما يعبر عن

طبيعة إهتمامات الحكومة العراقية في توزيع مصروفاتها، حيث أن الأنشطة الإدارية كانت مركز إهتمامها بالدرجة الأساسية، فيما نشهد إنخفاض نسب الإنفاق الموجه نحو تلبية الحاجات المعرفية والإجتماعية.

وبخصوص المصادر المكونة للإيرادات فإن رسوم الكمارك والمكوس شكلت النسبة الأكبر، غير أن الضرائب غير المباشرة كانت تمثل الأهمية الغالبة في مجمل النظام الضريبي المعمول به وقتذاك إذا ما أضيفت اليها فقرة رسوم الكمارك والمكوس باعتبارها من الضرائب غير المباشرة، وتعد رسوماً مقطوعة وليس حسب القيمة. ويعني ذلك تأثر الوضع المالي (في جانب الإيرادات) بإرتفاع وإنخفاض إستيرادات العراق من السلع. فيما تضمنت فقرة الإيرادات الإعتيادية على عدد من مصادر الدخل الثانوية، من مثل أرباح إنحصار التبغ، وأرباح مطبعة الحكومة ...إلخ.

جدول رقم (٧)

أوجه الأنفاق وتوزيع الإيرادات (٪)

أوجه الإنفاق	نسب ٪	مصادر الإيراد	نسب ٪
- وزارة الدفاع	٢٠	- الكمارك والمكوس	٤٢
- مديرية الشرطة العامة	٨	- الضرائب على المحصول (الاستهلاك) الزراعي والحيواني	١١
- وزارة المعارف	٩	- ضريبة الدخل	٤
- الشئون الاجتماعية	٥	- البرق والبريد	٣
- المواصلات والأشغال	٧	- رسوم الطابع	٢
- المصروفات على الأعمال الرئيسية	٣٠	- ضريبة الأملاك بضمنها ضريبة المذياع	٢
- الإقتصاد	١	- الإيرادات الإعتيادية الأخرى	١٠
- المصروفات الإعتيادية الأخرى	٢٠	- القروض والعوائد	٢٦
مجموع المصروفات	١٠٠	مجموع الإيرادات	٠٠

المصدر: التقرير السنوي للمصرف الوطني العراقي لسنة ١٩٥١. نقلاً عن أفرسن، مصدر ص‌ص ٨٩ - ٩١.

وكل ذلك يجعلنا نستنتج أن المصروفات كانت تغطّى بجزئها الأكبر بالضرائب المباشرة وغير المباشرة؛ ولم تلجأ الحكومة إلى الإقتراض الداخلي إلا في حالات نادرة جداً، كما حصل عام ١٩٤٤ بإصدارها قرض اليانصيب لمدة عشرين سنة، وقروض أخرى أمدها ثلاث سنوات قيمة كل منها ٣ مليون دينار(٥٠).

الخاتمة

بشكل عام أظهرت التجربة الإقتصادية في العراق حتى العام ١٩٤٥ تعاظم دور المؤثر الخارجي، فكراً وممارسةً، في صوغ ملامح ومعالم البنيان الاقتصادي في العراق بضوء سياسات وتوجيهات إقتصادية عملت على تكييف adaptation الإقتصاد تبعاً لمتطلبات السوق الخارجية وليس طبقاً لمقتضيات وحاجات الإقتصاد الوطني. غير ان الإنصاف يدعونا إلى القول أن ما أنجز في إطار التجربة الإقتصادية ليس سلبياً في كليته. فثمة مشروعات أشرت بعض عناصر الإنجاز الإيجابي على مستوى تقويم التجربة الإقتصادية العراقية. وعلى الرغم من أن هذه المشروعات أقيمت في إطار أهداف (عسكرية وإقتصادية) خاصة بقوة الإحتلال، فإنها وضمن الإطار نفسه جاءت منسجمة مع فلسفة الإقتصاد الحر ونظرته للتقسيم الدولي للعمل.

ثبت المصادر والهوامش

- حول الخصائص الأساسية للتبعية الإقتصادية، ومن خلال دراسة متخصصة للاقتصاد العراقي ينظر:
  د. هوشيار، معروف: الإقتصاد العراقي بين التبعية والإستقلال، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٧، الباب الأول، ص‌ص ١٩-١٢٤.

---

(١) د. محمود عبد الفضيل: الفكر الإقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٢ ص ١٨٠.

(٢) د. كاظم حبيب: دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي الإنتاجي، الجامعة المستنصرية - بغداد ١٩٧٦، ص ٣٤.

(٣) للإفاضة عن موضوع الأرض والعلاقات الزراعية، ينظر، عماد أحمد الجواهري: تاريخ مشكلة الأراضي في العراق ١٩١٤-١٩٣٢، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٨. وأيضاً، د. محمد سلمان حسن: التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت؛ ص ١٨٥ وما بعدها.

(٤) د. طلعت الشيباني: واقع الملكية الزراعية في العراق، دار الأهالي بغداد ١٩٥٨ ص ١٢.

(٥) د. كاظم حبيب - دراسات ...، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٦) عماد أحمد الجواهري: تاريخ مشكلة ...، مصدر سابق، ص‌ص ٤٣٧-٤٣٨.

(٧) د. كاظم حبيب - دراسات ...، مصدر سابق، ص ٤٧.

(٨) A. R. Prest: *War Economics of Primary Producing Countries*. Cambridge University Press, 1948, pp. 201-202
وردت في د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ١٧٤.

(٩) د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ١٨٣.

(١٠) بالوك توماس: سياسة الإعمار الإقتصادي في العراق. ترجمة محمد سلمان حسن، بغداد، ١٩٥٨، ص‌ص ٥٥-٦٣.

(١١) د. وميض جمال عمر نظمي (وآخرون)، التطور السياسي المعاصر في العراق - جامعة بغداد، ص ٦٩.

(١٢) د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ٩٩٣

(١٣) نقلاً عن د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ١٣٩.

(١٤) د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، صص ١١٨-١٤٠.

(١٥) نفس المصدر، ص ١٢٤.

(١٦) للتفصيل ينظر، عماد احمد الجواهري: تاريخ مشكلة ...، مصدر سابق، ص ٤١٦ وما بعدها.

(١٧) نفس المصدر، صص ٤١٨-٤١٩.

(١٨) نفس المصدر، صص ٤٢٠-٤٤٢.

(١٩) حكمت سامي سليمان: نفط العراق. بغداد، ١٩٧٩، ص ٧٣. وينظر أيضاً، ابراهيم علاوي: البترول العراق والتحرر الوطني. دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٦٧. الفصل الثاني منه.

(٢٠) نوري عبد الحميد خليل: التاريخ السياسي لإمتيازات النفط في العراق. بيروت، ١٩٨٠، صص ٢٩-٣١.

(٢١) نفس المصدر، صص ٣٢-٣٤.

(٢٢) نفس المصدر، صص ٣٧-٤٠.

(٢٣) نفس المصدر، صص ٥٩-٦٠.

(٢٤) نفس المصدر، ص ٣٢١. أيضاً، فاضل حسين: مشكلة الموصل. بغداد، ١٩٧٧، ص ٣١٦.

(٢٥) إبراهيم علاوي: البترول العراقي، مصدر سابق، صص ١٠٢-١٠٧.

(٢٦) د. كمال مظهر أحمد: الطبقة العاملة العراقية، التكون وبدايات التحرك. دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١، ص ٦١.

(٢٧) نفس المصدر، ص ٦٣.

(٢٨) K. Langley: *Industrialization of Iraq*. Harvard University Press, 1961, pp. 14–17.

(٢٩) د. محمد سلمان حسن: التطور ...، مصدر سابق، ص ٣٠٥.

(٣٠) نفس المصدر، ص ٣٠٥

(٣١) د. كمال مظهر أحمد: الطبقة ...، مصدر سابق، ص ٦٣ - ٦٥.

(٣٢) د. محمد سلمان حسن: التطور ....، مصدر سابق، ص ٢٩٠.

(٣٣) نفس المصدر، ص ٣٥٨.

(٣٤) مظفر حسين جميل: سياسة العراق التجارية. القاهرة، ١٩٤٨ ص ص ١٩٤ – ٢٥١.

(٣٥) نفس المصدر، ص ٣٦٠.

(٣٦) نفس المصدر، ص ٣٦٢.

للمزيد من المعرفة عن أصناف المشروعات الصناعية المشمولة بالقانون رقم ١٤. ينظر، د. محمد سلمان حسن: التطور ....، مصدر سابق، الجدول رقم (٣٠).

(٣٧) نفس المصدر، ص ٤٦٨.

(٣٨) نفس المصدر، ص ٤٧١.

(٣٩) أفرسن كارل، وندينغ يول، راسموسن ب، المصرف الوطني، تقرير عن السياسة النقدية في العراق، مطبعة بغداد ١٩٥٤ ص ٣.

(٤٠) د. محمد عزيز، النقود والبنوك، مطبعة المعارف – بغداد ١٩٦٨ ص ١٤٤.

الدينار في ١ تموز ١٩٣١ = ٧,٣٢٢٣٨٢ غراماً من الذهب الخالص (أساس الصرف بالذهب). ولم يخرج هذا الدينار إلى التداول.

الدينار في ١٧ كانون أول ١٩٣١ – ١٩٤٧ = ليرة استرلينية ورقية واحدة (أساس الصرف بالإسترليني).

الدينار في ٧ تموز ١٩٤٧ – ١٩٤٩ = ٣,٥٨١٣٤ غراماً من الذهب الخالص (أساس الورق غير القابل للتحويل).

(٤١) د. محمد عزيز – النقود والبنوك، مصدر سابق ص ص ١٢٥ – ١٢٦

(٤٢) أفرسن كارل – تقرير – مصدر سابق ص ٤.

(٤٣) نفس المكان.

(٤٤) نفس المكان.

(٤٥) نفس المصدر، ص ٢٤.

(٤٦) محمد عبد الوهاب العزاوي، نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق بغداد ١٩٧٨ ص ٧١، وأيضاً أفرسن كارل، تقرير – مصدر سابق ص ٤٤ ومابعدها.

(٤٧) خليل الشماع، ادارة المصارف، مطبعة الزهراء بغداد ١٩٧٥ ص ٨٣.

(٤٨) أفرسن كارل، تقرير – مصدر سابق ص ٤٥.

(٤٩) نفس المصدر، ص ٤٧.

(٥٠) نفس المصدر، ص ١٠٣.